AL-SABAH
الصباح
الاقتصادية

www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة الرابعة عشرة | 18 أكتوبر 2021 م | 12 ربيع الأول 1443 هـ | الإثنين | No. 4100

متجاوزة حاجز 80 دولارا للبرميل للمرة الأولى منذ ثلاث سنوات

«كامكو»: أسعار النفط الخام شهدت زخما تصاعديا خلال الشهر الجاري

الارتفاع القياسي في أسعار الغاز أدى إلى قيام شركات توليد الكهرباء بالتحول للوقود القائم على النفط الخام

قالت شركة كامكو للاستثمار الكويتية ان اسعار النفط الخام شهدت زخما تصاعديا خلال الشهر الجاري متجاوزة حاجز 80 دولارا أمريكيا للبرميل للمرة الأولى منذ ثلاث سنوات مدعومة بتزايد الطلب مع بدء التعافي الاقتصادي العالمي من تداعيات فيروس كورونا المستجد.

واضافت (كامكو) في تقرير متخصص اصدرته أمس الاحد ان الارتفاع القياسي في أسعار الغاز أدى إلى قيام شركات توليد الكهرباء إلى التحول للوقود القائم على النفط الخام لتوليد الطاقة الكهربائية مما ساهم في تعزيز الطلب على النفط.

واوضحت ان منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) خفضت تقديراتها لنمو الطلب العالمي على النفط لعام 2021 بمقدار 140 ألف برميل يوميا إلى 8ر5 مليون برميل يوميا متوقعة أن يصل إجمالي الطلب السنوي إلى 6ر96 مليون برميل يوميا.

وذكرت ان توقعات نمو الطلب على النفط للعام 2022 ظلت دون تغيير عند مستوى 2ر4 مليون برميل يوميا مع توقع وصول الطلب إلى 8ر100 مليون برميل يوميا متوقعة ان يسهم نمو اقتصاد الدول الرئيسية المستهلكة للنفط في تعزيز الطلب على النفط خاصة في ظل انحسار جائحة كورونا.

ولفتت الى ان إنتاج (أوبك) من النفط ارتفع للشهر الخامس على التوالي في سبتمبر الماضي بعد زيادة الإنتاج على نطاق واسع عبر دول المنظمة.

على جانب اخر قال المدير الإقليمي للبنك الدولي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عصام ابو سليمان أمس الاحد ان زيادة إنتاج النفط وارتفاع أسعاره إلى جانب الانتشار السريع للقاحات المضادة لفيروس كورونا المستجد عوامل ستدعم التعافي الاقتصادي في الكويت خلال 2021.

وتوقع ابو سليمان بمناسبة صدور تقرير البنك الدولي أخيرا عن منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي 2 في المئة إذ أظهرت الأشهر الأولى من عام 2021 علامات تعافي مع انتعاش الاستهلاك المحلي مدعوما بتأجيل سداد الديون وزيادة قروض المستهلكين.

وأضاف أن التكلفة التقديرية التراكمية للجائحة من حيث خسائر الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ستصل بحلول نهاية هذا العام لنحو 200 مليار دولار أمريكي متوقعا أن يتكبد الاقتصاد الكويتي خسائر بقيمة 17 مليار دولار حتى نهاية هذا العام بسبب جائحة كورونا فيما قدر نمو الناتج المحلي في العام المقبل بنحو 3ر5 في المئة.

وأوضح أن تلك التكاليف حسبت من خلال مقارنة الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة في حال لم يجتاحها الوباء بالنسبة لدول الخليج تقدر ب 120 مليار دولار وهو ما يتوافق مع خسارة في النمو الاقتصادي بنسبة 3ر7 في المئة مقارنة بتوقعات المجموعة لعام 2019.

وذكر أن هذه التكلفة لا تعتبر مالية وانما طريقة بسيطة لتقدير تأثير الجائحة على حجم الاقتصاد موضحا ان الخسائر في الكويت تقدر مقارنة بمستويات الناتج المحلي الاجمالي قبل انتشار الجائحة.

وعن المؤشرات الوبائية في الكويت قال ابوسليمان ان "وضع فيروس كورونا تحت السيطرة في الوقت الراهن" اذ حققت حملة التطعيم تقدما كبيرا مع تلقى أكثر من 70 بالمئة من السكان جرعتين على الأقل وتراجع أعداد المصابين بشكل ملحوظ بعد الارتفاع المفاجئ في يوليو الماضي ما دفع السلطات إلى التحرك بسرعة وتشديد القيود.

وقال ان التقرير الاخير للبنك الدولي اظهر ان نجاح استجابة قطاع الصحة العامة بالأساس وبشكل حاسم عند ظهور اي وباء يعتمد على توافر المعلومات ونشرها فضلا عن استجابة الأفراد لتدابير السياسة حيث جمع البيانات ومشاركتها بشكل واضح وغير متحيز في الوقت المناسب مسألة غاية في الأهمية.

وأكد ضرورة أن "تحول الكويت انتباهها إلى التحديات بعيدة الأمد فيما يتعلق بالاعتماد الكبير للاقتصاد على النفط" وتنفيذ خطة تنمية الكويت الجديدة 2035 مبيناأن الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى التنويع من شأنها تمكين الدولة من مواجهة أي أزمات مستقبلية على أسس أقوى.

وافادابو سليمان ان التحول العالمي نحو طاقة أنظف يهدد الاستدامة الاقتصادية والمالية على المدى البعيد بيد أن الأصول المالية الضخمة تدعم المرونة الاقتصادية في الكويت حيث الإصلاح المالي والهيكلي حجر زاوية لتعويض مخاطر انخفاض أسعار النفط والإنتاج غير المؤكد.

وذكر ان تلك الاصلاحات تشتمل على تدابير تعبئة الإيرادات غير النفطية فضلا عن تعزيز رأس المال البشري وإصلاح الحوكمة الاقتصادية "لتنشيط عملية التنمية التي يقودها القطاع الخاص وخلق فرص العمل".

واضاف ان قطاع النفط شهد انتعاشا في شهر مايو الماضي تجاوبا مع قرار (أوبك +) المعني بتخفيف تخفيضات الإنتاج متوقعا أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للكويت بنسبة 3ر5 في المئة في عام 2022 مع تعافي الأسواق العالمية وانحسار تداعيات الجائحة في أعقاب ارتفاع معدلات التطعيم.

توقعات نمو الطلب على النفط للعام 2022 ظلت دون تغيير عند مستوى 4.2 ملايين برميل يوميا

البنك الدولي: ارتفاع أسعار النفط سيدعم التعافي الاقتصادي بالكويت خلال العام الحالي

إنتاج "أوبك" من النفط ارتفع للشهر الخامس على التوالي

التحول العالمي نحو طاقة أنظف يهدد الاستدامة الاقتصادية والمالية للبلاد على المدى البعيد

تقاعس "الصحة" عن متابعة عقود بملايين الدنانير مع مقاولين من خارج الوزارة

الدبوس: خلل في مناقصات تحت الـ75 ألف دينار يؤثر سلبا على الاقتصاد الكويتي

وجه الخبير في الشؤون الاقتصادية طلال فهد الدبوس سؤالا، عن المناقصات والممارسات التي طرحت من الوزارات والجهات التابعة الخاصة بنظم وتقنية المعلومات، بجميع الأوامر المباشرة لعقود نظم وتقنية المعلومات التي تقل قيمتها عن 75 ألف دينار، وعلي وجة الخصوص وزارة الصحة رغم ان قانون المناقصات من المفترض أن يضمن الشفافية في تقديم العروض، وخلال مرحلة فتحها، كما يُعزّز القدرة التنافسية والمساواة بين مُقدمي العروض، ويزيد من الأفضلية السعرية للمنتجات الوطنية (المنتجات المحلية ومنتجات دول مجلس التعاون الخليجي) بواقع 15% عن الأجنبية حيث إن "القانون فرض علينا بعض اللوائح والتحديات الجديدة، منها ضرورة الإعلان المسبق عن المناقصات، ووضع حد أدنى لفترة تقديم العروض وحد أقصى لفترة تقييمها".

وأضاف أن القانون الجديد فرض على المتعاقدين الأجانب شراء ما لا يقل عن 30% من المواد المطلوبة من المصنّعين المحليين، أو من خلال المورّدين المحليين، ومنح ما لا يقل عن 30% من "الأشغال / الخدمات" للمقاولين المحليين وأشار إلى أن القانون الجديد خفض صلاحيات الشركة فيما يخص الحد الأقصى لقيمة المناقصات التي يمكن اعتمادها من قبل لجنة المشتريات التابعة لـ"نفط الكويت" إلى 75 ألف دينار، وما يتجاوز ذلك يتم عن طريق لجنة المشتريات العليا في مؤسسة البترول، والجهاز المركزي للمناقصات العامة.

فضلا عن ان التقرير السنوي لقطاع الرقابة المسبقة والدعم الفني بديوان المحاسبة للعام المالي 2020/2021 تقدم بملاحظات على أداء وزارة الصحة ، مثل عدم تقييم احتياجاتها ، وعدم ممارسة العناية المهنية اللازمة عند دراسة قوائم الأسعار وكميات المواد المراد استيرادها ، وعدم الوضوح في طلب المساعدة في المستشفيات الخاصة ، وأوضح التقرير أن الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة أدت إلى تحقيق وفورات مالية إجمالية قدرها 24.1 مليون دينار كويتي. وأوضح أن الوزارة لم تلتزم بفترة دراسة العطاءات الفنية المحالة إليها وتقديم توصية بشأنها خلال 30 يومًا وفقًا لأحكام المادة 49 من القانون رقم 49/2016 بشأن المناقصات العامة، وردت هذه الظاهرة ضمن أربعة أجندات تمت دراستها ومناقشتها من قبل الوزارة خلال السنة المالية المذكورة أعلاه.

طلال فهد الدبوس

ويتطلب دراسة السياسات والإجراءات حتى لا يترتب على التأخير سحب العطاء الأقل سعراً أو إثقال كاهل المال العام برسوم إضافية في المستقبل. وشدد التقرير على ضرورة دراسة الإجراءات والسياسات الإدارية المتبعة في الوزارة ، نظرا لطول المدة التي تستغرقها من تاريخ إغلاق طلب العروض حتى تاريخ موافقة لجنة المشتريات بالوزارة. وسلط الضوء على عدم توفير واستكمال المستندات المطلوبة للموضوعات المعروضة على ديوان المحاسبة مما أدى إلى رفض بعض البنود، ولاسيما ان «ديوان المحاسبة سجل ملاحظات مهمة بشأن تقاعس وزارة الصحة عن متابعة عقود بملايين الدنانير مع مقاولين من خارج الوزارة، وتحديدا في عقد خصخصة مبنى خدمات الأشعة والمختبرات في منطقة الأحمدي الصحية، وعقد نظم المعلومات، بالإضافة إلى عقود تتعلق بالأجهزة والمعدات الطبية، وكذلك لجوء الوزارة إلى تجزئة العقد الواحد إلى عدة عقود للتحايل على أخذ الموافقة المسبقة من الجهات الرقابية، مثل لجنة المناقصات المركزية وديوان المحاسبة»، كما سجل الديوان «عدة ملاحظات بشأن تقاعس الوزارة في ملاحقة المتسببين في أخطاء طبية، صدرت بشأنهم أحكام نهائية من القضاء، وتم دفع مبالغ التعويضات من دون اتخاذ الوزارة أية إجراءات بشأن المتسببين في تلك الأخطاء». كما أن ديوان المحاسبة، رصد كذلك تجاوزات في الوزارة تتعلق «بالتسيب في تشكيل فرق العمل وبأعداد كبيرة، وعدم تحديد فترة عملها، وتكرار بعض الأسماء في عدة فرق عمل من دون مبرر لوجودهم بها، وعدم متابعة أعمال تلك الفرق مما يكبد الوزارة مبالغ كبيرة بلا مبرر، حيث تجتمع الفرق أثناء الدوام الرسمي، مخالفة بذلك قرارات الخدمة المدنية المتعلقة بالحد الأقصى لفرق العمل والمكافآت الخاصة بها».

البورصة تواصل انتفاضتها الخضراء للجلسة الرابعة على التوالي

مؤشرات البورصة تواصل الصعود

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأحد على ارتفاع مؤشر السوق العام 4ر27 نقطة ليبلغ مستوى 64ر6913 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر4 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 2ر488 مليون سهم تمت عبر 15568 صفقة نقدية بقيمة 9ر56 مليون دينار (نحو 08ر182 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 9ر45 نقطة ليبلغ مستوى 18ر5818 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر8 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 6ر417 مليون سهم تمت عبر 12242 صفقة نقدية بقيمة 4ر32 مليون دينار (نحو 6ر103 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 9ر19 نقطة ليبلغ مستوى 43ر7481 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر27 في المئة من خلال 6ر70 مليون سهم تمت عبر 3326 صفقة بقيمة نقدية بلغت 4ر24 مليون دينار (نحو 08ر78 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) نحو 2ر40 نقطة ليبلغ مستوى 45ر6023 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر67 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 4ر283 مليون سهم تمت عبر 6233 صفقة نقدية بقيمة 4ر20 مليون دينار (نحو 2ر65 مليون دولار).

وسجلت مؤشرات 10 قطاعات ارتفاعا أمس بصدارة التكنولوجيا بنمو نسبته 2.15%، بينما تراجع 3 قطاعات أخرى يتصدرها المواد الأساسية بنحو 1.68%.

وجاء سهم "امتيازات" على رأس القائمة الخضراء للأسهم المُدرجة بارتفاع كبير نسبته 91.19%، فيما تصدر سهم "عمار" القائمة الحمراء مُتراجعاً بحوالي 12.36%.

وتصدر سهم "جي إف إتش" نشاط التداول بالبورصة على كافة المستويات، لثاني جلسة على التوالي، حيث بلغت الأحجام أمس 70.70 مليون سهم جاءت بتنفيذ 1438 صفقة حققت سيولة بقيمة 5 ملايين دينار تقريباً، ليرتفع السهم بنسبة 1.43%.

أما سهم "جي تي سي"، الذي تم بدء تداوله أمس في البورصة، فقد احتل المرتبة الرابعة بين أنشط سيولة السوق بقيمة 3.34 مليون دينار، وذلك بعد تداول 7.89 مليون سهم من خلال تنفيذ 690 صفقة، ليختتم السهم التعاملات عند سعر 408 فلساً، علماً بأن السعر الافتتاحي له كان عند مستوى 450 فلساً.

الإيرادات ترتفع بأرباح «بنك بوبيان» 37.2 في المئة خلال تسعة أشهر

أظهرت القوائم المالية لبنك بوبيان ارتفاع أرباح البنك في التسعة أشهر الأولى من العام الجاري بنسبة 37.2 % على أساس سنوي.

بحسب القوائم المنشورة على موقع البورصة الكويتية، أمس الأحد، بلغت أرباح البنك العائدة للمساهمين نحو 31.892 مليون دينار (105.95 مليون دولار)، مقابل أرباح نفس الفترة من عام 2020 البالغة 23.242 مليون دينار (77.21 مليون دولار).

وقال البنك في بيان للبورصة أمس، إن الزيادة في الأرباح خلال فترات المقارنة تعود بشكل رئيسي إلى الزيادة في صافي إيرادات التمويل بمبلغ 18.116 مليون دينار، والزيادة في صافي إيرادات الأتعاب والعمولات بمبلغ 2.817 مليون دينار، والذي قابله جزئياً زيادة في المصروفات التشغيلية بمبلغ 11.747 مليون دينار.

وبلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك في التسعة أشهر الأولى من العام الجاري نحو 140.823 مليون دينار، بارتفاع نسبته 14.4 % عن نظيرتها في الفترة المماثلة من عام 2020 والبالغة 123.207 مليون دينار.

كما ارتفعت المصروفات التشغيلية للبنك خلال فترات المقارنة بنحو 22.2 %؛ لتصل إلى 64.704 مليون دينار، بالمقارنة مع 52.957 مليون دينار في نفس الفترة من العام الماضي.

على مستوى الربع الثالث من العام الجاري، سجل "بوبيان" أرباحاً بقيمة 10.438 مليون دينار، مقارنة بأرباح الفترة ذاتها من العام الماضي البالغة 6.100 مليون دينار، بارتفاع في الأرباح العائدة لمساهمي البنك بنسبة 71.1 %.

وأظهرت الميزانية العمومية للبنك ارتفاعاً في إجمالي الموجودات بنسبة 16.5 % كما في 30 سبتمبر 2021؛ لتصل إلى 7.311 مليار دينار، مقابل 6.276 مليار دينار كما في 30 سبتمبر 2020. وفي الطرف الآخر من الميزانية، بلغ إجمالي مطلوبات البنك بنهاية التسعة أشهر الأولى من العام الجاري نحو 6.576 مليار دينار، مقابل 5.663 مليار دينار في الفترة ذاتها من عام 2020، بزيادة نسبتها 16.1 %. وبالنسبة لحقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك فبلغت 551.211 مليون دينار كما في نهاية سبتمبر 2021، بالمقارنة مع 506.130 مليون دينار بنهاية سبتمبر من العام الماضي، بارتفاع نسبته 8.9 %.